Sirte University Journal of Humanities Vol.13. Issue.2

Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

https://doi.org/10.37375/sujh.v13i2.2485

جهد ابن جني النحوي في كتابه (الخصائص)

د. فاطمة عبد القادر مخلوف

fatima.makhlof@su.edu.ly

كلية الآداب/ جامعة سرت/ ليبيا

تاريخ الوصول: 2023.10.16 تاريخ الموافقة:2023.11.16

الملخّص

هذه الدراسة تبين جهد ابن جني النحوي في كتابه (الخصائص)، وهذا الكتاب شامل لخصائص العربية كلها، من خصائص صرفية، ونحوية، ولغوية، وبلاغية، وقد تعرّض فيه لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، وهو مادة ثرية بالدراسات والأبواب والمسائل النحوية، وهدف هذه الدراسة ليس دراسة تفصيلية لكل هذا، بل وضْع نتاجه النحوي في هيكله وإطاره العام وفق نظرته لهذا العلم، وبيان أثر علمه الواسع، وذكائه وعقله المبتكر، وقدرته على التعليل والتحليل وإصدار الأحكام في تأليف كتابه الخصائص بما حوى من تعريفات وأصول وأقيسة، وأبواب نحوية، وعلاقة النحو ببعض فروع اللغة الأخرى.، واعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

الكلمات المفتاحية:

أصول النحو، الخصائص، ابن جني النحوي.

Ibn- Genie's Grammatical efforts in his book (Al-Khisāsīs).

Abstract

This study shows Ibn- Genie's grammatical efforts in his book (Al-Khisāsīs). This book includes all the characteristics of Arabic language ، including morphological، grammatical ، linguistic ، and rhetorical characteristics. In this book ، Ibn-Genie dealt with the work of the principles of grammar according to the doctrine of the principles of speech and Islamic legislation. The book is considered a rich material in studies، chapters ، and grammatical issues. The goal of this study is not a detailed study of all of this ، but rather to place Ibn-Genie's grammatical output in its structure and general framework according to his view of this science ، and to demonstrate the impact of his broad knowledge ، his intelligence and innovative mind ، and his ability to reason، analyze ، and issue judgments in writing his book 'Al-Khisāsīs' ، including definitions، principles ، analogies ، grammatical sections. and the relationship of grammar to some other branches of language. In this study ، I relied on the historical method ، the descriptive method ، and the analytical method.

Keywords

the principles of grammar 'Al-Khisāsīs'

the Grammarian 'Ibn-Genie's'

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أمّا بعدُ: فإن علماء العربية كان لجهودهم وأفكارهم دور كبير في حفظ اللغة العربية وعلومها؛ إذ بسطوها في مؤلفات كثيرة غنية بتراث هذه العلوم، وأبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) من هؤلاء السابقين الذين عاشوا في القرن الرابع الهجري، ولهم حياتهم وأفكارهم وتوجهاتهم الفكرية والعقائدية، وعلمهم الغزير بعلوم العربية، ولهم جهود تظهر في نتاجهم العلمي الرائع في الصرف والنحو واللغة والدلالة.

وقد أفاد من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والمنطق في بحوثه النحوية، ويظهر ذلك جليا في مؤلفاته خصوصا كتابه الخصائص، وهذا الكتاب شامل لخصائص العربية كلها، من خصائص صرفية، ونحوية، ولغوية، وبلاغية، وقد تعرض فيه لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، كما كان له عقلية ذكية مبتكرة لها القدرة على تحليل القواعد النحوية، والتعليل لها، وإصدار الحكم، وعنده إلمام بقضايا علم النحو الدقيقة، وتوسّع في تصنيف مسائله وشرحها، واستدرك على من سبقه؛ لذا فإني اخترت دراسة جهده النحوي في هذا الكتاب، وعنوان الدراسة (جهد ابن جني النحوي في كتابه الخصائص)، أي ما بذله هذا العالم من جهد وطاقة وسعت كتابه نحويا.

وكتابه الخصائص مادة ثرية بالدراسات والأبواب والمسائل النحوية، وهدف هذه الدراسة ليس دراسة تفصيلية لكل هذا، بل وضْع نتاجه النحوي في هيكله وإطاره العام وفق نظرته لهذا العلم، وبيان أثر علمه الواسع، وذكائه وعقله المبتكر، وقدرته على التعليل والتحليل وإصدار الأحكام في تأليف كتابه الخصائص بما حوى من تعريفات وأصول وأقيسة، وأبواب نحوية، وعلاقة النحو ببعض فروع اللغة الأخرى.

المنهج المتبع:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

تناول المحدثون علم ابن جني ومصنفاته بالدراسة والتحليل، من هذه المصنفات:

- (ابن جني النحوي) لفاضل صالح السامرائي، إصدار دار النذير 1969م.

- (دراسات نحوية في خصائص ابن جني) لأحمد سليمان ياقوت د- ت ، إصدار دار المعرفة الجامعية.

- (ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية) للباحث سليمان سالم باقشع، جامعة العلوم التكنولوجيا- جمهورية اليمن 2009- 2010م.

- (المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص) للباحثة جنات زيادي-مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر- جامعة العربي بن مهيدي 2017- 2018م.

وهذه الدراسة تختلف عمّا سبقها في كونها شاملة لما سبقها مع الاستشهاد بنصوص الخصائص، ورسم الخطوط العريضة للدرس النحوي عنده، والأصول التي اعتمد عليها في علم النحو، وتبيين أثر عقليته الذكية المبتكرة في التعليل والتحليل، والحكم، ولا يمكننا التوسع في هذه الدراسة لطبيعة النشر بالمجلات العلمية التي تمثل منارة علمية واسعة الانتشار، وسهلة المنال لكل مريدي الدراسات اللغوية.

أسباب اختيار كتاب الخصائص للدراسة:

اختير الكتاب؛ لأهميته في مجال الدراسات النحوية للآتي:

1- يُعد كتاب الخصائص من أشهر وأهم الكتب التي ألّفها ابن جني، والتي يبدو فيها متأثرا تأثرا واضحا بالعلوم التي ظهرت في عصره، فتناول أصول النحو على النهج الذى اتّبعه الفقهاء والمتكلمين في تأليف كتبهم، وبالكتاب خصائص أخرى للغة متعددة الجوانب مثل: (اللغات، والألفاظ، والأساليب، والدلالات، والقضايا النحوية والصرفية والصوتية).

2- أخذ فيه وقتا عاكفا عليه ممعنا الفكر فيه، منجذب إليه بالرأي والروية للمراجعة والتحليل، وكان ابن جني معظما لكتابه إذ يقول: "هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المنتاطة به، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 1/1- مقدّمة الخصائص).

3- هذا الكتاب يقع في ثلاثة أجزاء ظهرت فيها قدرته على الاستقصاء واستنباط المبادئ العامة والجزئية، وعقليته التحليلية، فنجده يتحدّث ويناقش ويعلل في عدة أبواب منها (التعريفات العامة للنحو كالقول والإعراب والبناء وأصل اللغة، وتحدّث عن العلل وعقد مقارنة مع علل المتكلمين والفقهاء ،كما تحدّث عن أصول النحو وأركان القياس، واللغات، والفصائل النحوية، والمسائل الدقيقة وعلاقة كل ذلك بالمعنى، وعلاقة النحو بمعاني الشعر، وتحدّث عن الحروف والحذف والتقديم والتأخير).

4- تظهر أهمية الكتاب كذلك في مبادئه التي بُني عليها من قياس، وإفادة ممن سبقه، والتجديد، والبحث الموسوعي، والاستدلال بالحجج والبراهين، واتساع الدراسة، والفلسفة، والمنطق (الزايدي، سناء (2021-202م) المحاضرة 4: الخصائص لابن جني 3- 4)؛ لكل ما سبق جاء اختيار هذا الموضوع، فالكتاب جدير بالدراسة نحويًا، وتسليط الضوء عليه، ورسم الرؤية التي ألّف الكتاب خلالها، والإطار العام لهذا العلم والخطوط العريضة لبعض جهده فيه.

خطة الدراسة:

تحتوي الدراسة على مقدّمة، وتمهيد للتعريف بابن جِنّي وكتابه، وعدة مباحث ومطالب، هي كالآتي:

المبحث الأول: اجتهادات ابن جني النحوية.

المطلب الأول: تعريف ابن جني للنحو والإعراب.

المطلب الثاني: الأصول والأقيسة عند ابن جني.

المبحث الثاني: مذهبه النحوي وآراؤه ومصطلحاته وبعض المآخذ على كتابه.

المطلب الأول: مذهب ابن جني النحوي.

المطلب الثاني: آراؤه ومصطلحاته.

المطلب الثالث: المآخذ على كتابه.

المبحث الثالث: أبواب النحو التي تطرق إليها.

المبحث الرابع: الصلة بين النحو وفروع اللغة الأدبية من بلاغة وعروض.

المطلب الأول: النحو والمعاني البلاغية في النثر والشعر.

المطلب الثاني: النحو والعروض.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج.

التمهيد:

يتضمن التعريف بابن جِنّي اسمه، وكنيته، ونسبه، ومولده، ووفاته، وعصره، وتاريخ تأليف الخصائص والغرض منه.

أولا– التعريف بابن جِنّي وعصره.

أ– اسمه وكنيته ونسبه ومولده ووفاته:

هو أبو الفتح عثمان بن جني، و(جِنّي): علم رومي مُعرب (كِنّي)، وهو اسم أبيه (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1979م) 132/2)، ومعناه بالعربية "فاضل، كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقري، مُخلص" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 8/1 – مقدمة المحقق)، كان أبوه روميا، وكان مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي (الحموي، ياقوت (1988م) 81/11)؛ لذلك ينسب ابن جِنّي أزديا بالولاء (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 5/1 – مقدمة المحقق)، وكنيته أبو الفتح، وهي الكنية التي يصدر بها كتبه (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1998م) 287، ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب (1998م) 95، الزركلي، خير الدين (1989م) 204/4، 335).

"وُلد ابن جِنّي بالموصل" (الزركلي، خير الدين (1989م) 204/4)، ويُوجد تفاوت في تحديد سنة ولادته، ففي بغية الوعاة ومعجم الأُدباء لم يحدد كلّ منهما سنة معينة لولادته فقد ذكرا "أَنَّ مولده كان قبل الثلاثين وثلاثمائة" (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1979م) 132/2، الحموي، ياقوت (1988م) 83/11)، والمرجّح أَنَّ مولده كان ما بين سنة "322 هـ أوسنة 321 هـ" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 9/1 – مقدمة المحقق)، ويتّفق المحققون في تحديد سنة وفاتِهِ وهي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1998م) 288، الحموي، ياقوت (1988م) 83/11، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1979م) 132/2)، وهناك من يقول: إنَّ وفاتَه كانت ببغداد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة (ابن الأثير، علي بن أبي كرم (د– ت) 179/9).

ب– عصره:

كان عصْر ابن جني عصْرَ ضعْف الدولة العباسية من القرن الرابع الهجري، وفي هذا العصر ساد "اللحن واضطراب الألسنة والتباعد عن الفصاحة" (السامرائي، فاضل صالح (1389هـ) 99) وفي أنباه الرّواة ذُكِرَ أَنَّ أبا الفتح ابن جِنّي خدم بيت آل بويه في بغداد، وكان يلازمهم في دورهم وبيايتهم (القفطي، جمال الدين أبو الحسن (1986م) 304/2)، ومعنى هذا أنَّهُ كان مقربا عندهم يأنسون إليهِ، وينال من ودهم، وتوثقت صلته بآل بويه في بغداد.

ثانيا– تاريخ تأليف كتاب الخصائص والغرض منه:

أ– تاريخ تأليف الكتاب:

ألّف ابن جني كتاب الخصائص في عهد الدولة العباسية، حيث قدّمه إلى بهاء الدولة الذي تُوفي سنة (379هـ)، إذ يقول في ديباجة الكتاب: "هذا –أطال الله بقاء مولانا السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة، وضياء الملة، وغياث الأمة، وأدَامَ مُلكَه ونَصْرَهُ، وسُلطَانَه ومجْده وتأْييدَه وسموَّه،وكبت شانئه وعدوَّه– كتاب لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت ملاحظا له،عاكف الفكر عليه،منجذب الرأي والروية إليه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 69/1 – مقدمة المحقق).

وقد ألّف الكتاب بعد أبي علي الذي كانت وفاته سنة (377 هـ)، يقول في الخصائص في باب الاشتقاق الأكبر: "هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي –رحمه الله– كان يستعين به ويخلد إليه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 133/2)، وتعليل قوله: (رحمه الله) أن تأليفه لكتاب الخصائص لم يكن في حياة أبي علي لكن بعد وفاته.

وتضطرب الآراء في تحديد الأسبق في تأليف الكتابين الخصائص أم سر صناعة الإعراب، إذ يُوجد في كليهما ذكْر للآخر، ويفسّر محقق الخصائص ذلك أن تفسير "هذا التدافع أنه ألّف الكتابين ووضع

نظامهما أولاً في وقت مبكر، ثم كان يزيد فيهما، فقد يلحق بأحد الكتابين شـــيئا، ثم يحيل في الآخر عليه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 69/1 – مقدمة المحقق).

ب– الغرض من تأليفه :

كان غرض ابن جني من تأليف خصائصه هو الإلمام بأصول النحو، ولقد أشار إلى ذلك في أول كتابه بالقول: "واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صُنّف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون وآخذه له من حصة التوقير والأون،وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة... وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 2/1– مقدّمة الخصائص) وهو يقصد بالبلدين علماء النحو البصريين والكوفيين؛ إذ لم يتعرضوا في كتبهم لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، ويُعدّ كتاب الخصائص لابن جِنّي عبارة عن مجموعة من الأقيسة فكان يقول: "إنَّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 88/2)،

ويُعد ابن جني أول من أفرد أصول النحو بكتاب وبسطها، وأفاض في الكلام عنها، وعن غيرها من مسائل النحو واللغة وفقهها، وأشار إلى أن أبا الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة ألّف كُتيب في هذا الموضوع، قال: "قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 2/1)، كما أن لابن السراج كتاب موسوم بالأصول في النحو، لكنه يحتوي على القواعد النحوية العامة والجزئية، ولا يتحدّث عن أصول النحو وأدلته.

وليس الغرض من كتابه بيان حركات الإعراب، والأحكام النحوية؛ لوجودها في مصنفات كثيرة؛ لكن الغرض إبانة المعاني والأحوال بألفاظ وتراكيب الكلام، ودراســة أحكام النظم يقول: "إذ ليس غرضــنا فيه الرفع والنصـــب والجر والجزم؛ لأن هذا أمر قد فُرّغ في أكثر الكتب المصـــنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سَرَت أحكامها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 32/1) ، وقد قسّـــم الكتاب الى أربعة وخمسين بابا.

المبحث الأول: اجتهادات ابن جني النحوية.

هذا المبحث يتضمن تعريف ابن جني للنحو والإعراب، والأصول والأقيسة النحوية عنده، وهي كالتالي:

المطلب الأول– تعريف ابن جني للنحو والإعراب:

في تعريفه للنحو يقول بباب القول عن النحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 34/1)، من هذا النص نستنتج أنَّ ابن جني يرى أنَّ النحو هو الكل بما في ذلك الصرف والبلاغة، وإنَّ الإعراب جزء منه، ثم بيّن أصل مادة النحو، فقال: "هو في الأصل مصدر شائع، أي نَحَوْتُ نَحْوا، كقولك: قَصَدْتُ قَصْدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 34/1)، عليه فإن نحْو مصدر للفعل (نَحَوْتُ)، على وزن فَعَلْتُ، ثُم أُطلق هذا المصدر على هذا العلم.

أما بالنسبة للإعراب فيعرّفه بأنَّه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا (سمعت أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا؛ لاستبهم أحدهما من صاحبه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 35/1)، كذلك قال: "ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضًا من حيث كان، إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 175/1)، فعرّف الإعراب، وذكر وظيفته في إيضاح المعاني، كذلك ذكر أثره في أواخر الكلمات ليُميز وظيفة كل عنصر في التركيب؛ فبالإعراب يُعرف الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام على نمط واحد لاستبهم وغمض معناه؛ لذلك كان لاختلاف الإعراب لاختلاف المعاني.

المطلب الثاني– الأصول والأقيسة النحوية عند ابن جني:

أصول النحو هي: " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله" (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1957م) 81)، أي الأسس التي قام عليها علم النحو العربي، والتي من خلالها استطاع النحويون وضْع قواعده (ياقوت، أحمد سليمان (د– ت) 66)،

وأصول النحو بأقسامها كالسماع، والقياس، والإجماع كانت متناثرة في كتب النحويين قبل ابن جني، ويُعد ابن جني أول من بسطها في كتاب، وأفاض في الكلام عنها، وعن غيرها من مسائل النحو واللغة

وفقهها، وأشار ابن جني في كتابه إلى أن أبا الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة ألّف كُتيب في هذا الموضوع(ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 2/1)، لكن الكتيب لم يشتهر اشتهار الخصائص.

ويرى كذلك أن أصول النحو مبنية على النهج الذى اتّبعه الفقهاء والمتكلمون في تأليفهم كتب أصول الفقه إذ يقول: "وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 2/1- مقدّمة الخصائص)، يقصد بعلماء البلدين علماء البصرة والكوفة، فبحسب قوله لم يتعرض هؤلاء العلماء على اتباع منهج الكلاميين والفقهاء في صياغة أصول النحو.

وأدلة هذا العلم وأصوله هي: (السماع، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال) وتفصيل ذلك في الخصائص كالآتي:

الأصل الأول– السماع (النقل) :

السماع أو (النقل) هو الأصل الأول من أصول النحو، وهو مصدر للفعل (سَمِعَ)، أي سمع يسمع سمْعا أو سمَاعا (ابن سيده، علي بن إسماعيل (2000م) 511/1)، وفي الاصطلاح هو "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة" (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1957م) 81)، ويؤخذ ممن يوثق بفصاحته فيشمل كلام الله تعالى، وكلام رسوله (صلى الله عليه وسلم)،وكلام العرب (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (2006م) 74)، وهو الركن الذي يقاس عليه، وأتى ذكْره في باب (ترك الأخذ عن أهل المدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوبر)، وعلة الأخْذ عن العرب هي الفصاحة، وإنما امتناع الأخْذ عن لغات أهل الحضر "ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم؛ لوجب الأخْذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 5/2).

وبيّن ابن جني شروط الراوي أو الناقل في (باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 309/3)، ومن الشروط الفصاحة؛ فنجده يميّز لهجة قريش عن غيرها من القبائل؛ لأنَّها أكثر فصاحة و"ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 11/2).

ولم يشترط ابن جني لهجة قبيلة معينة للأخذ عنها والقياس عليها، بل نراه يركّز على فصاحة الراوي نفسه لا فصاحة لغة القبيلة التي ينتمي إليها، فعقد في هذا الأمر بابا بعنوان (باب في الشيء يُسمع من العربي الفصيح لا يُسمع عن غيره) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 21/2)، وذلك ما جاء به ابن أحمد الباهلي في تلك الأحرف المحفوظة عنه، ورفض الأخذ عن أهل البادية الفصحاء إذا شاع فيهم من اللحن ما شاع عن أهل المدن إذْ "لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها؛ لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 5/2).

كذلك رفض الأخْذ بلغة من يخالف القياس كرفع المفعول وجر الفاعل؛ لأنه "لا أصل يسوّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به، وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف عن لغة من أورده" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 7/2).

وأجاز القياس على ما كان فصيحا، وإن قلّ في السماع نحو: "قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي؛ فلك –من بعد– أن تقول في الإضافة إلى (قتوبة): قتبي، وإلى ركوبة: ركبي، وإلى حلوبة: حلبي قياسًا على شنئي (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 115/1)، وذكَر العربي–أي الشاعر– إذا كان في شعره ضرورات قبيحة كالفصل بين المتلازمين، فإنه متى "رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها...وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 392/2)، فهذه الضرورات ليست دليلا على ضعف لغته ونقض فصاحته، ونراه يعقد علاقة بين السماع والقياس، فقسّم الكلام من حيث كثرته أو قلته إلى أربعة أقسام هي (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 1/ 97- 98):

1- مطرد في القياس والاستعمال نحو (قام زيد) و (مررت بسعيد).
2- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من (يذر– يدع).
3- المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس نحو قولهم: (استصوبت الأمر).

4- الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو تتميم (إكمال مفعول فيما عينه واو، نحو (ثوب مصوون، ومسك مدووف)، وحكى البغداديون (فرس مقوود).

والملاحظ على ابن جني أنه لم يغفل عمّا امتنعت العرب عن استعماله في كلامها بما يجوز في القياس بباب (امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 391/1).

وقد تطرّق ابن جني إلى التعريف بمصطلحي المطرد والشاذ في اللغة فقال: "هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 97/1)، إذن المطرد ما ستمر في بابه من مواضع الصناعة، والشاذ ما فارق ما عليه بقيه بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، أي انفرد عن طبيعة اللغة والحال العامة للباب الذي هو منه.

الأصل الثاني– القياس:

القياس في اللغة من "قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه، وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ" (ابن منظور، محمد بن مكرم (1414 ه) 187/6 مادة (قيس)، وفي الاصطلاح ذكر ابن الأنباري عدة تعريفات للعلماء منها أنه "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1957م) 93).

وللقياس أربعة أركان عند الأنباري هي: "أصل، وفرع، وعلة، وحكم" (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1957م) 93)، وذكرها السيوطي في الاقتراح كذلك وهي: المقيس عليه، والمقيس، والعلة الجامعة، والحكم (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(2006م)208).

وقد تحدّث ابن جني في باب (مقاييس العربية) **عن الركن الأول والثاني أي: الأصل والفرع**، فقال: إن "العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمْل الفرع على الأصل"(ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 111/1)، أي تجمع المتشابهات والمتجانسات وتقيس عليها، وتحمل الفرع على الأصل.

وابن جني يؤكّد عدم لزوم اتباع النماذج التي جاءت عن العرب سماعا، بل إنَّنا نقيس عليها ما شئنا من أمثلة ونماذج، فلو وَقفنا عند السماع فقط؛ لكانت المعايير، أو القوانين التي وضعوها لا لزوم لها، ولكان لزاما على الأقدمين أنْ يأتوا بجميع المواضي، والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين، ولقد كان لهذا الرأي أثر عظيم فيمن جاء بعده، فهو يقول في القياس على وزن فعْل في الجمع: "إنَّ ما كان من الكلام على فعْلٍ فتكسيره على أفعل، ككَلْب وأكلب، وكعْب وأكعب، وفرْخ وأفرخ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال، نحو جبل وأجبال، وعنق وأعناق، وإبل وآبال، وعجز وأعجاز..." (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 40/2-41).

كذلك يتحدّث عن العامل، والعامل هو "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا" (الجرجاني، عبد القاهر (1988م) 73)، وبيّن العامل اللفظي عند العرب والعامل المعنوي وفُشُو هذين المذهبين، وأن أقواهما وأوسعهما المعنوي، يقول: "وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، نحو (أحمد)... والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 109/1)، وهذا القياس- وهو نظرية العامل- مأخوذ عن علل المتكلمين فكما للمعلول علة، فكذلك للمعمول عامل (السامرائي، فاضل صالح (1389ه) 192)، ويعرّفهما فيصف العامل اللفظي بأنه "بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) ، ويصف العامل المعنوي بأنه "يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل؛ لوقوعه موقع الاسم" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 109/1)، وهذا لا يمنع عنده أن يكون العامل اللفظي يشمل على المعنى، "فالمعنى إذًا أشيع وأسير حكما من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولستَ في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 111/1) ، وقد يشترك العامل اللفظي والمعنوي في علة الرفع أو النصب أو الجر كما في عامل رفع المبتدأ قال: "إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعًا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 385/2) .

أما الركن الثالث للقياس فهو العلة:

العلة في اللغة هي السبب (ابن منظور، محمد بن مكرم (1414 هـ) 471/11 مادة (علل)، وهي: "تربط بين المقيس عليه والمقيس، والتي تتيح للنحوي أن يُحكم على المقيس بما حكم به على المقيس عليه" (ياقوت، أحمد سليمان (د- ت) 105)، ولعلماء اللغة مذهبان في ملاحظة العرب لعللها، الأول- يدّعي أن العرب كانوا يتأملون مواقع الكلام، والثاني- قول أنهم كانوا يتكلمون سليقة وطبيعة من غير تأمل "السامرائي، فاضل صالح (1389هـ) 164)، وابن جني من أتباع المنهج الأول إذ يقول في (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها) : "فيه تصحيح ما ندعيه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 237/1)، والملاحظ "أن أبا الفتح ذو عقلية تعليلية، ومولع بذكْر العلل وتوجيهها، وكان مسرفا في ذلك، يحاول بكل ما أوتي من قوة فكرية، وحِدّة ذهن استخلاص العلة" (السامرائي، فاضل صالح (1389هـ) 207)؛ فقد تحدّث عن العلة ووضّح أقسامها، وبيّن فروعها، والمقبول منها وعدمه، وقارن بين علل النحويين والمتكلمين والفقهاء، وفيما يلي عرض لأقواله وجهوده في العلل.

يرى أبو الفتح أن العرب على عهده وقبله كانت تعلل لكلامها، ويدلل على كلامه من خلال "ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو، قال: سمعتُ رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلتُ له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة، أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيّا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجّوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 249/1).

ويقول ابن جني: إن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين بعيدة عن علل الفقهاء؛ "ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 48/1)، وجميع "علل النحو إذاً مواطئة للطباع، وعلل الفقه انقاد جميعها هذا الانقياد فهذا فرق" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 51/1) ، وعلل النحويين لابد لها من سبب وعلل الفقه ليست كذلك فلا "يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين والظهر والعصر أربعا أربعا والمغرب ثلاثا والعشاء الآخرة أربعا، ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه، وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 51/1).

وفي باب (الحمل على أحسن القبيحين) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 48/1) يظهر تأثره بعلل الفقه، فهي تناسب قولهم اختيار أهون الضررين (الغزي، محمد صدقي (2003 م) 1/ 229).

وتوسّع في الحديث عن العلة عند المتكلمين وعدم لزومها عند النحويين فقال: "لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل: من الجوار والنواصب والجوازم؛ لكنت مقتدرًا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال، وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 145/1)، وبذلك يرى "تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدّمت علل المتفقهين" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 145/1).

ويبيّن ابن جني أنَّ علل النحويين ليست مطابقة لعلل المتكلمين فقال، "لسنا ندعي أنَّ علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 53/1).

ويرى ابن جني أنّ من أخذ بعلة العلة فلا بد أيضا أن يأخذ بعلة علة العلة، وأن من أخذ بالأخيرة فلا بد من علة لها، وضرب لذلك مثلا وهو رفع الفاعل؛ لإسناد الفعل إليه، واختيار الضمة؛ لأنها أقوى الحركات فكان الرفع للأقوى وحركته الأقوى، أي "أن هناك علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 173/1)، ومن هنا نلاحظ تأثر ابن جني بالفقهاء في مواضع كثيرة من خلال حديثه عن العلة، فمن شروط العلة عند الفقهاء ألاّ تكون وضعا قاصرا على الأصل، لكن تكون القاعدة الكلية في الأصل مجمعا عليها ويُجتهد في الفرع (الحنبلي، الحسن بن شهاب (1992م) 82) ، وكذلك علل النحو، وعلة العلة عند ابن جني إنَّما هي تتميم للعلة.

ويبين الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة في (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة) فقال في النوع الأول وهو العلة الموجبة: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ- الفضلة- ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فَعِلَل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب" (ابن جني، أبو الفتح عثمان

(1950م) 164/1 – 165)، وذكر أن النوع الثاني من العلل سبب يجوّز ولا يوجب كالأسباب الستة الداعية إلى الإمالة مجوّزة لا موجبة، فهي علل الجواز لا علل الوجوب (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 164/1– 165) .

والعلل نوعان علة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وكذلك عقد للعلة عدة أبواب منها (باب في تخصيص العلل) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 144/1) و(باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 170/1) و(باب في حكم المعلول بعلتين) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 174/1) و(باب في إدراج العلة واختصارها) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 181/1).

أما الركن الرابع للقياس فهو الحكم:

الحُكْمُ لغةً من القضاء (ابن منظور، محمد بن مكرم (1414 ه) 1901/1 مادة (حكم)، وهو مصدر الفعل (حَكَمَ)، واصطلاحا الحُكْم النحوي هو "ما يظهر نتيجة لقياس العلة الجامعة التي توجد في المقيس على المقيس عليه (ياقوت، أحمد سليمان (د– ت) 105)، وقد ذكر ابن جني في بعض الأبواب بكتابه الخصائص أحكام مستنبطة من العلل كما في (باب في الحكم يقف بين الحكمين) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 356/2)، و(باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 493/2)، و(باب في إقلال الحفل بما يُلطف من الحكم) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 20/3)، و(باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 51/3)، ويظهر تأثره بالمعتزلة في الباب الذي عقده في (الحكم يقف بين الحكمين) وضَرَبَ مثالاً لذلك: الكسرة فيما أسند إلى ياء المتكلم من الأسماء نحو (هذا غلامِي، ورأيت صاحبِي) فهذه الحركة (حركة الكسرة) لا إعراب ولا بناء، بل إنَّها تقف بين الحكمين، فأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، وأمّا كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 2/ 356).

ويعقد مقارنة بين زوال الحكم لزوال العلة أو بقائه ، وهو يقرب من قول الفقهاء: "زَوَال الْعلَّة يُوجب زَوَال الحكم" (الشيرازي، إبراهيم بن علي (1403ه) 275)، وذكر في باب (بقاء الحكم مع زوال العلة) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 157/3)، أنَّ الأصل في (مِيثاق) موثاق؛ لأنَّ فاؤها واو من (وثق)، لكن قلبت الواو ياءً؛ لمناسبة الكسرة التي قبلها فأصبحت (ميثاقاً) فالكسرةِ إذن هي العلة في قلب الواو ياءً، فإذا زالت هذه العلة في جمع التكسير فان الواو تظل كما هي فيُقال: مواثيق، موازين، مواعيد (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 158/3) ، ويرى أن الحكم للفظ يُقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط بباب (في الاعتلال لهم بأفعالهم) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 186/1)، ومثّل بذلك لإعمال الصفة المشبهة واسم الفاعل بالقياس والاستنباط على الفعل (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 186/1).

ويقسّم السيوطي الحكم النحوي إلى: "واجب، وممنوع، ، وحسن، وقبيح، وخلاف الأُولى، وجائز على السواء" (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (2006م) 48)، ولم يكن ابن جني غافلا عن هذا، ففي أثناء حديثه عن العلل ذكر الموجب منها والجائز، وفرّق بين العلة والسبب، فقال: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 164/1).

ونراه يصدر أحكاما بمصطلحات عدة نحو: (جائز، غير جائز، ممتنع، محال) كما في قوله: "فأنت إذا تكلَّفت نحو: قاوْتٍ وقايْتٍ، فكأنك إنما مطلت الفتحة، فجاءت الواو والياء كأنهما بعد فتحتين، وذلك جائز نحو: ثوب وبيت، ولو رمت مثل ذلك في نحو: قيات أو قُوْات، لم تخل من أحد أمرين، كل واحد منهما غير جائز: أحدهما أن تثبت حكم الياء والواو حرفين ساكنين فتجيء الألف بعد الساكن، وهذا ممتنع غير جائز، والآخر أن تسقط حكمهما لسكونهما وضعفهما، فتكون الألف كأنها تالية للكسرة والضمة، وهذا خطأ بل محال" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 494/2).

كذلك نبّه ابن جني للحكمين المتعارضين يردان للمسألة الواحدة، وذكر حالات هذه المسألة في (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 200/1) ، وذكر الواجب اتباعه مع هذه الحالات.

الأصل الثالث– الإجماع واستصحاب الحال:

الأصل الثالث من أدلة النحو وأصوله هو: الإجماع واستصحاب الحال، وآثرتُ أن أجعل هذين الأصلين تحت فصل واحد؛ لتنظيم الدراسة، وحتى لا يتشتت القارئ بكثرة العناوين.

أ– الإجماع:

الْإِجْمَاع لغة هو "اتِّفَاق الْخَاصَّة أَو الْعَامَّة على أَمر من الْأُمُور، وعُدّ ذَلِك دَلِيلا على صِحَّته" (مجمع اللغة العربية، القاهرة (د– ت) 135/1)، واصطلاحا "إجماع نحاة البلدين، البصرة والكوفة" (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (2006م) 187).

ويُعد ابن جني الأسبق في التعريف الصحيح للإجماع، إذ قال: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك؛ فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنَّه لم يرد ممَنْ يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله– صلي الله على وسلم– من قوله: "إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ" (ابن ماجة، محمد بن يزيد (د– ت) 1303/2) ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 189/1)، ويشترط ابن جني أن يكون ما أجمعوا عليه موافقا للمنقول وما قيس عليه، وهو يؤكد على أن هذا يكون في الأحكام الشرعية أما النحويون فإنه "لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنَّهم لا يجتمعون على خطأ" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 189/1)، أي إجماع على قواعد وأحكام مقيسة على المطرد الصحيح المنقول.

واحتج ابن جني بالإجماع في العديد من المواضع في كتابه منها:

1– "فقد وقع الإجماع على أن السين لا تزاد إلا في استفعل، وما تصرف منه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 284/3).
2– "والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلا في التنكير، والاسم المضمر متناه في التعريف" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 103/1).
3– "أجمعوا على أن الكاف في نحو (ضربتك) من الضمير المتصل كما أن الكاف في نحو (ضربك زيد)كذلك" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 101/1).

ولكنه يخالف الإجماع، ويرى أنَّه لابد من أن نمحص أقوال السابقين ولا نأخذ أقوالهم على التسليم في بعض المواضع؛ فنجده يخالف الإجماع في قولهم: (هذا جحر ضب خربٍ) فالجميع قالوا: إنَّ (خرب) جر على المجاورة لضب، وهو مضاف إليه.

وكان من المفروض حسب رأيه أن تكون (خرب) مرفوعة؛ لأنَّها صفة للحجر، ويرى أن الأصل هو (هذا جحر ضب خرب جحره) على تقدير حذْف المضاف، وإحلال الهاء مقامه و (خرب) صفة للجحر لا للضب (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 191/1– 192).

ب– استصحاب الحال:

الاستصحاب لغةً اللزوم، ومنه استصحبت فلانا إذا لزمته (قلعجي، محمد رواس(1988م) 62)، وهو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما يُعرب منها لشبه الاسم، ولا الدليل على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء" (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (1957م) 46).

وهذا التعريف يوافق تعريف الأصوليين، ويظهر مدى تأثر النحويين بمنهجهم؛ إذ تعريفهم له بأنه "الحكم بثبوت أمر نظرا لثباته في السابق أو العكس" قلعجي، محمد رواس(1988 م) 62)، إذ لا علة طارئة تحدث تغييرا في الحكم، إلا أن "الاستصحاب في الفقه يقوم في معظم الأحيان على قواعد بديهية يحكمها العقل ولا تقبل المناقشة" (ياقوت، أحمد سليمان (د–ت) 154) ، والأنباري يرى أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ "ولهذا لا يجوز التمسك به، ما وُجد دليل" (الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين(1957م) 142).

ولا يوجد في كتاب الخصائص ذكْر كثير له، ولم يتناوله تحت عنوان محدد له، بل تناوله تحت عنوان (باب في أن الحكم للطارئ) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 62/3)، ويذكر في هذا الباب تعريفا لاستصحاب الحال، وهو أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند أصحاب الكلام، فإذا ترادف الضّدان في شيء منها كان الحكم منها للطارئ، فأزال الأول، نحو: "حذْف تاء التأنيث لياءي الإضافة، كقولك في الإضافة إلى البصرة: بصري، وإلى الكوفة: كوفي" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 62/3)، فالأصل في الحال المصاحبة للاسم وجود تاء التأنيث، وعند النسب وإضافة ياء النسب تُحذف التاء.

المبحث الثاني: مذهبه النحوي وآراؤه ومصطلحاته وبعض المآخذ على كتابه.

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: مذهب ابن جني النحوي:

المذاهب النحويّة المعاصرة لزمن ابن جني ثلاثة مذاهب، المذهب البصري، والمذهب الكوفي، ومذهب جاء من خلط المذهبين والاختيار منهما، وهو المذهب البغدادي (ضيف، أحمد شوقي (د- ت) 5-9، الحديثي، خديجة (2001م) 199)، ولم يكن ابن جِنّي متعصبا أوْ متحيّزا لأي مذهب من المذاهب الثلاثة.

وكان يتخير من المذهب البصري والمذهب الكوفي مع نزعة شديدة للمذهب البصري، ويسمّيهم بأصحابه يقول في (باب في تخصيص العلل): "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 144/1)، كذلك عند ذكْره للبغداديين لا يعد نفسه منهم كقوله في: "ذلك أن (قنية) من قنوت، ولم يثبت أصحابنا قنيت، وإن كان البغداديون قد حكوها، و(صبية) من صبوت" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 137/1).

وقد "فتح الأبواب على مصاريعها للاجتهاد، ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤيدهما النظر، وتسعفهما الحجة" (ضيف، أحمد شوقي (د- ت) 268).

المطلب الثاني: آراؤه ومصطلحاته.

ينقسم هذا المطلب إلى قسمين، هما:

أولا- آراؤه النحوية:

ولابن جني آراء توافق المذهب البصري والمذهب الكوفي، وآراء أخرى انفرد بها كقوله في (باب في ترافع الأحكام): "هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسمًا، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 108/2)، وكان يوافق البصريين في مسائل كثيرة (ضيف، أحمد شوقي (د- ت) 269- وما بعدها) منها :

1- كان ابن جني يأخذ برأيهم في كون المصدر أصلا والفعل فرع، يقول: "حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 113/1) .

2- كان يأخذ برأيهم بنصب الفعل المضارع بـ(أنّ) مضمرة بعد حتى وجوبا، نحو "(أن) مضمرة عنده بعد حتى كما تضمر مع اللام الجارة (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 204/1) .

3-كان يأخذ برأيهم في أن علة بناء الاسم "سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 179/1).

وكان يأخذ بآراء الكوفيين ويوافقهم، ومن أرائهِ التي كان يوافق فيها الكوفيين:

1-إعمال المصدر المحذوف في الظرف، نحو "قيامك أمسِ حسن، وهو اليومَ قبيح، فتعمل في اليوم" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 20/2) .

2- أجاز عودة الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظا ورتبة، نحو "ضرب غلامه زيدًا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 294/1)، وتبع الكوفيين؛ لمجيئ ذلك في النظم، والجمهور يمنع ذلك، ويجعلونه شاذا (ابن هشام، جمال الدين عبدالله (2005م) 331/1).

3- أخذ برأيهم في كون (ما) المتصلة بالفعل (قلّما) كافة، ومثلها المتصلة بـ(كثرما، طالما)، يقول: "نراه إذا كف بـ(ما) زَالَ عنه عمله، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد، فـ(ما) دخلت على (قلّ) كافة لها عن عملها، ومثله كَثُرما، وطالما" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 168-167/1).

الآراء التي انفرد بها:

ابن جِنّي مع اتّباعه لمن سبقهُ، كان يخالفهم إذا اهتدى لبعض الآراء بالحجة والدليل، ومن أرائهِ التي انفرد بها:

1- أجاز نصب شبه الجملة بالعطف على المحل المنصوب، يقول: "ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب؛ لذلك فنقول: مررت بزيد وعمرًا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 106/1)، فنصب (عمرا) بعطفها على محل (بزيد)؛ لأنه مفعول به في المعنى.

2- يرى أن رافع المبتدأ (المبتدأ والابتداء) معا يقول: ؛"لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 385/2).

3- يرى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، ويكون العامل مقدرا من جنسه، نحو قوله في: "اختصم زيد وعمرو، ألا ترى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلا بُدَّ إذًا من تقديره على: اختصم زيد واختصم عمرو" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 409/2).

ثانيا– مصطلحاته النحوية:

يستعمِل ابنى جني المصطلحات البصرية لا الكوفية كقوله: نعتا لا صفة، في نحو "أو يتجشم للحال نعتا لها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 221/1)، ويقول: حروف الجر لا حروف الإضافة أو الخفض، نحو قوله: "والجر بحروف الجر" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 126/1)، وضمير الشأن لا ضمير المجهول كقوله: "من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 105/1)، والعطف لا النسق، نحو "له من الوجل من غير حرف عطف" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 322/2)، واسم الفاعل لا الفعل الدائم، نحو "بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 187/1)، والضمير لا الكناية، نحو "فأعاد الضمير على معنى الجنسية" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 26/1)، والمضمر لا المكنى، نحو "والفاعل مضمر في نفسك لا موجود في لفظك" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 103/1).

المطلب الثالث: المآخذ على كتابه:

تُوجد بعض المآخذ على استعمال ابن جني لبعض أساليب النحو، وهي قليلة جدا لا أثر لها في قيمة كتابه العلمية، ومما أُخذ على ابن جني في كتابه:

1- جاء في الخصائص دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي كما في "أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 20/1)، وجاء في القاموس المحيط أن (قد) "الحَرْفِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بالفعلِ المُتَصَرِّفِ الخَبَرِيِّ المُثْبَتِ" (الفيروز آبادى، محمد بن يعقوب (2005 م) 309 مادة (القد).

2- استخدم في الخصائص حرف العطف (الواو) وهو يفيد الجمع للجمع بين حالين المقصود بهما التخيير، وكان الصواب أن يستعمل حرف العطف (أو)؛ لأنه يفيد التخيير، قال ابن جني: "وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أم رخو؟ وأصحيح هو أم سقيم" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 36/1)، " والصواب أو صحيح هو أم سقيم" (السامرائي، فاضل صالح (1389هـ) 73).

3- استعمل في الخصائص (آنفا) الدالة على الزمن الماضي، مع الفعل المضارع الذي يدل على الزمن الحالي أو المستقبل في قوله: "وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم لما نذكره آنفًا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م)36/1) فـ(آنفًا) استخدمها مع الفعل المضارع، وهي تدل على الزمن الماضي والأولى استعمالها مع الفعل الماضي نحو "ذكرناه آنفا، أو لم نذكره بعد"(السامرائي، فاضل صالح (1389هـ) 73).

المبحث الثالث: أبواب النحو التي تطرق إليها.

لم يذكر ابن جني مصطلحا للأبواب النحوية في خصائصه، وذكر كثيرا من المسائل والشروح والتعليلات والأحكام لمختلف الفصائل والأجناس النحوية، وفي تعريفه للنحو اشتمل على هذه الفصائل كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 34/1)، مما يدل على أنَّهُ يعرف مضمونها، ومعناها، ويدرك أنَّ مجموع هذه الأبواب مع أبواب الصرف تكوَّن النحو بمعناه العام- فهو هنا لم يعرض فقط لفصائل النحو بل نراه يذكر أبواب الصرف، وليس غرضنا هنا عرضها كلها؛ لكثرتها، بل نكتفي بدراسة بعض النماذج لأبواب النحو فقط مجال دراستنا، ونبيّن بعض ما تعرّض له ابن جني بالشرح والتوضيح لبيان بعض الأمثلة لجهده في ذلك:

أولا– تعريف الفاعل والمفعول:

ذكر ابن جني تعريف الفاعل والمفعول عند العرب في باب (الرد على من اعتقد فساد علل النحويين؛ لضعفه هو نفسه عن أحكام العلة) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 184/1)، حيث قال: إن "الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء... وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م)

185/1)، فبيّن الفرق بينهما في كون الفاعل عنصرا أساسيا مسندا له الفعل، وكون المفعول فضلة يأتي بعد ذلك.

كما بيّن الفرق بينهما في الإعراب بقوله: إن "الفعل لا يكون له أكثر من فاعلٍ واحدٍ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل؛ لقلته ونصب المفعول؛ لكثرته وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 49/1)، ومعنى ذلك أن الرفع ثقيل فجُعل للفاعل – وهو لا يكون إلا واحدا– والنصب خفيف جُعل للمفعول؛ لكثرته، فقد يكون للفعل أكثر من مفعول؛ لتعديه، أو يكون بعده المفعول المطلق أو المفعول فيه أو المفعول معه، فيقل الرفع وهو مُستثقل عند العرب، ويكثر النصب وهو خفيف عندهم.

ثانيا– الممنوع من الصرف:

يذكر ابن جني الممنوع من الصرف في باب (حكم المعلول بعلتين)، وفي هذا الباب لغزارة علمه وعقليته التحليلية النقدية نراه لا يسرد موانع الصرف لسبب أو سببين سرد تعليمي، لكنه يطرح الأسئلة نحو: "ما تقول في اسم أعجمي علم في بابه مذكر متجاوز للثلاثة نحو يوسف وإبراهيم؟، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة، عليه فلو سميت به من بعد مؤنثا ألست قد جمعت فيه بعد ما كان عليه –من التعريف والعجمة– التأنيث، فليت شعري لأسباب الثلاثة منعته الصرف أم باثنتين منها؟" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 178/1)، ثم يذكر الجواب نحو: "فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذف منه سبب من أسباب الفعل بقي بعد ذلك غير مصروف أيضا، ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأةٍ التأنيث فأعدته إلى التذكير؛ لأقررته أيضا على ما كان عليه ... فقد صار إذًا المعنى الثالث مؤثرًا أثرًا ما، كما كان السبب الواحد مؤثرًا أثرًا ما، على ما قدمنا ذكره فاعرف ذلك" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 179/1) ، كذلك يحلل وينتقد ويفسد قول "من قال: إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصل ففاسد عندنا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 179/1)، ولم يغب عنه توضيح فساد هذا، ومما ذكره ؛ بأن سبب بناء الاسم مشابهته للحرف وليس الصرف وعدمه، وكذلك ليس سبب المنع من الصرف ترك الإعراب أي أن تكون مبنية كما في (حذام وقطام) مبنية على الكسر، فليس سبب المنع من الصرف أنهما مبنيتان؛ لأنهما على وزن فعالِ، ولكن سبب المنع من الصرف لشئ من باب دراكِ، ونزالِ في الشبه؛ إذ أشبهتا بحذام وقطام في التعريف والتأنيث ، وليس العلة والأصل أن لا يكون بعد منع الصرف إلا الرفع للإعراب (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 179/1).

ثالثا– أسماء الأفعال:

يتحدّث ابن جني عن أسماء الأفعال في (باب في تسمية الفعل) وقسّمها إلى قسمين: الأول– الطلب وهو الأمر والنهي، والثاني– الخبر (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 34/3– وما بعدها)، وتبع البصريين في كونها أسماء، وذكر علة ذلك بقوله: "الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء، منها التنوين الذي هو علم التنكير، وهذا لا يوجد إلا في الاسم؛ نحو قولك: هذا سيبويه وسيبويهٍ آخر. ومنها التثنية، وهي من خواص الأسماء... وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى، كقولك: بطل بطل... ومنها وجود الجمع فيها في هيهات، والجمع مما يختص بالاسم، ومنها وجود التأنيث" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 44/3–45).

وذكر الفائدة من استعمالها اللغوي بدل الأفعال "فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة؛ عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها، ومع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمى بها، وتناسوا تصريفه؛ لتناسيهم حروفه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 47/3)، وعدّد بعض هذه الأسماء، وذكر خصائصها الدقيقة، مما يدل على ذكائه وإلمامه بدقائق علم النحو (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 35/3– وما بعدها)، "منها (سرعان)، فهذا اسم سرع، ووشكان: اسم وشك، وبطئان: اسم بطؤ" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 39/3)، "ومنها (هيهات)، وهي عندنا من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة، ووزنها فعللة، وأصلها هيهية" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 41/3)،

رابعا– التذكير والتأنيث أو الجنس:

عقد ابن جني فصلاً في الحمل على المعنى فقال: "كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 411/2)، وأورد في هذا الفصل شواهد كثيرة لتذكير المؤنث نحو قول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهـــا ولا أرضَ أبْقلَ إبْقَالَهَـــا

(سيبويه، عمرو بن عثمان (1988م) 46/2، لعامر بن جوين)

الشاهد قوله: (**ولا أرضَ أبْقلَ إبْقَالهَـــا**)، والقياس: (أبقلت إبقالها) بالتأنيث؛ لأن الفاعلَ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على الأرض، وهو مؤنث مجازي، فحُذفت التاء للضرورة، ويرى أن "تذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 415/2) أي إن تذكير المؤنث واسعٌ جدا في اللغة، وأكثر ورودا من تأنيث المذكر؛ لأنَّ الأصل هو المذكر والفرع هو المؤنث، ويأتي بأمثله لتأنيث المذكر نحو: "ذهبت بعض أصابعه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 415/2)، حيث لحق التأنيث الفعل، وأنّث؛ لأن بعض الأصابع إصبع، أي مؤنث مجازي، وكذلك "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 249/1).

وهو كبقية النحويين الذين عدّوا المذكر هو الأصل والقاعدة (العكبري، عبد الله بن الحسين (1995م) 320/1) التي بُنيت عليها بعض قواعد العدد من حيث تذكيره وتأنيثه تبعا لجنس المعدود (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 414/2)، فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة تثبت تاء التأنيث فيها إنْ كان المعدود مذكرا، وتسقط إنْ كان المعدود مؤنثا، ويورد ابن جني أمثلة لاختلاط المذكر بالمؤنث بباب (في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) نحو رجل علامة – امرأة علامة – رجل نسابة – امرأة نسابة – رجل همزة لمزة – امرأة همزة لمزة (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 201/2).

كما يورد أمثلة لاجتماع "المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، وذلك نحو: رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل وامرأة عدل، ورجل ضيف وامرأة ضيف، ورجل رضا وامرأة رضا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 202/2)، أي لا نقول: رجل خصم وامرأة خصمة، لكن نصفهما بلفظ المذكر (خصم، أو عدل، أو ضيف)؛ لأن هذه الصفات من الألفاظ التي يُوصف بها المذكر والمؤنث بلفظ المذكر.

خامسا– الزمن:

ذكر ابن جني الزمن في عدة مواضع منها:

1–دلالة كل فعل على زمن معين، فيذكر ما قاله ابن السراج في أن "حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلها، ليكون ذلك دليلا على المراد فيها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 331/3)، ويذكر أنَّ بعض النحويين مَنْ اختلفوا في رتبه الحاضر والمستقبل، وأكثرهم يرى أن المضارع أسبق من الماضي "إن كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق من الماضي" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 34/2)

2–وفي باب (تركيب اللغات)، يَرى أنَّ اختلاف صيغ الأفعال إنّما كان للدلالة على اختلاف الأزمنة (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 1/ 376– 377) ، ويقدّم التجاور الزمني في تداخلها، وتصير كأنها وقت واحد، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (سورة الزخرف الآية 39)، فإنَّ (لَن يَنفَعَكُمُ) وقع في الآخرة، ودل على ذلك (الْيَوْمَ)، فكيف يجري مجرى وقت الظلم في قوله: (إِذْ ظَّلَمْتُمْ) وزمانه الدنيا، يقول ابن جني رداً على هذا السؤال: "إنَّه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما إنّما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأَنَّهُ واقع في الدنيا، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة مجرى وقت الظلم، وهو قوله: (إِذْ ظَّلَمْتُمْ)، ووقت الظلم إنَّما كان في الدنيا" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 172/2)، يقول ابن عطية: "وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ الآية حكاية عن مقالة تقال لهم يوم القيامة" (ابن عطية، محمد عبد الحق (1422 هـ) 55/5)، أي أنه يرى أن (اليوم) على حكاية لحال مَنْ يغفل عن شرع الله وعن ذكْره، أي يقال لهم هكذا يوم القيامة، فلا يكون تداخلا في الزمن، ولكن على الحكاية.

3–كما تحدّث عن الزمن وأسماء الزمان –الظروف– كقوله: إن "التقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار وتصرم أجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضًا منه... وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان وتقصيته هناك"(ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 1/ 266).

4–يتحدّث عن القرينة اللفظية وأثرها في الزمن كتأثير أسلوب الشرط في زمن الفعل كقولهم: "(إن قمتَ قمتَ) فيجيء بلفظ الماضي، والمعنى معنى المضارع، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 105/3)، فمجيء الفعل الماضي في أسلوب الشرط؛ ليفيد تحقق الحدث في زمن المستقبل المؤكد بدل من المجيء بالفعل المضارع المشكوك.

المبحث الرابع: الصلة بين النحو وفروع اللغة الأخرى من بلاغة وعروض.

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، هما:

المطلب الأول: النحو والمعاني البلاغية في النثر والشعر:

يربط ابن جني بين النحو والمعاني والأغراض في النثر والشعر، جاء ذلك في عدة مواضع من كتابه، منها:

1-يربط بين المعنى وأدوات النحو من زيادة وحذْف، كتوكيد الضمير المحذوف؛ فهو يمنع ذلك، إذ يتناقض الاثنان فليس (الذي ضربت نفسه زيد) كـ(الذي ضربته نفسه)، ويعلل لذلك بقوله "إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده؛ لنقضت الغرض، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 287/1).

2-المعاني النحوية عنده ليست مجرد فاعل مرفوع أو مفعول منصوب، بل تتداخل المعاني النحوية مع المعاني التي من أغراض المتكلم، وتحدّث عن تعليق الكلام بعضه ببعض في نظرية العامل، وتحدّث عن نوعي العامل اللفظي والمعنوي، فقال "إنَّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل؛ لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر... فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 109/1 – 110).

3-يأتي ابن جني في أكثر من موضع من كتابه بالاستفهام البلاغي الذي يخرج عن معناه إلى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ، نحو خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير، والتقرير خبر، وذلك ضد الاستفهام، ويدل على أنَّه يفرق عن الاستفهام في نحو: (ألست صاحبنا فنكرمَك) (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 463/2)، والخبر في نحو (لست صاحبنا فنكرمْك) فهو يقارب بين المواقع الإعرابية والمعاني البلاغية، فالنصب في الجواب بعد الفاء يعني أنَّ الأسلوب استفهامي، والرفع يعني أن الأسلوب تقريري (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 463/2).

4-يرى ابن جني أنّ التعقيد في التعبير سببه عدم وضع أجزاء الجملة النحوية في موضعها الصحيح نحو: أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو تقدّم المفعول على الفاعل دون غرض بلاغي، ويمثّل ابن جني لذلك من خلال الاستشهاد بهذا البيت:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ... كأنَّ قفرا رُسُومَهَا قَلَما

(الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين (2003م) 352/2 لذي الرمة)

فالشاعر فصل وقدّم، والفصل والتقديم والتأخير في البيت أحدث اضطرابا، وعدم وضوح المعنى، والترتيب الأصلي للبيت (فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأنَّ قلما خط رسومها)، ففصل بين المضاف الذي هو (**بَعْدَ**)، والمضاف إليه (**بَهْجَتِهَا**) بالفعل (**خَطَّ**)، وفصل أيضًا بخط بين (**أَصْبَحَتْ**) وخبرها (**قَفرا**)، وفصل بين كأنّ واسمها (**قَلَمًا**) بأجنبيين: أحدهما قفرا، والآخر: رسومها؛ ورسومها مفعول (**خطَّ**) وجملة خط خبر كأن (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 330/1، 393/2)، ويرى أنَّ هذا الاضطراب لا يُقاس عليه، ويقف أمام هذه التصورات والتقديرات فما كان منهما غير متفق مع المعنى، والجو النفسي رفضه، وما كان عكس هذا قبله.

5-يذكر ابن جني الزمن، ويؤكّد أنَّ له صلة بالمعنى من حيث كونه مضارعا أو ماضيا، فالتعبير يختلف، نحو: "لم يقم زيد، فجاءوا فيه بلفظ المضارع، وإن كان معناه المضي، وذلك أن المضارع أسبق رتبه في النفس من الماضي" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 105/3)

6-يرفض ابن جني زيادة (مثل) في قول من قال: مثلي لا يأتي القبيح، ويرى أن لا فرق بين هذا وقولهم: أنا لا آتي القبيح، فـ(مثلي) في تأويل (أنا) (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 30/3)

7- يرى "أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر" (الحندود، إبراهيم بن صالح (2001م) 404)كقول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 406/2 بلا نسبة)

الشاهد في (**زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ**)، إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه، ففصل بين المضاف (زج)، والمضاف إليه (أبي مزادة) بمفعول المضاف (القلوص)، وكان ممكنا أن يكون مضافا للقلوص- وهو مفعول- ولا يفصل، ثم يأتي الفاعل فيقول: أبو مزادة.

يقول ابن جني "هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 406/2).

المطلب الثاني: النحو والعروض:

يُوجد في اللغة العربية قواعد صرفية في وزن الكلمات ، وقواعد نحوية في ترتيب أجزاء الجمل، ولا يتغير شيء إلا بما يناسب القواعد، وقد يُخرج عن النظام المألوف للكلمات والجمل؛ لأغراض شعرية، فيصرف الشاعر الممنوع من الصرف أو يقصر الممدود وغير ذلك من أنواع الضرورات من أجل إقامة الوزن الشعري.

ويبيّن ابن جني بعض المسائل العروضية في كتابه، فالشاعر أحيانا لا يلتزم الترتيب النحوي لمكونات الجمل، أو الترتيب الصرفي لحروف الكلمات، كما تحدّث عن الضرورة الشعرية إذ قد يراعي الشاعر الوزن الشعري والبحر في الأبيات على حساب القاعدة النحوية نحو:

ألمْ يأتيكَ والأنْباءُ تَنْمِي ... بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ

(سيبويه، عمرو بن عثمان (1988م) 316/2، لقيس بن الزهير)

البيت من الوافر والتفعيلة الأولى (ألم يأتي) على وزن (مفاعلْتن) دخلها تغيير العصب– وهو إسكان الحرف الخامس– ولو حافظ على الإعراب بجزم الفعل وحذْف حرف العلة (يأتك) لكانت التفعيلة على وزن (مفاعيل) (ابن جني، أبو الفتح عثمان 333/1)، و"يجوز في (مفاعلتن) العصب– وَهُوَ إسكان اللَّام– فَيصير (مفاعلتن) فينقل إِلَى (مفاعيلن)" (ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 82)

ويطرق ابن جني نوع آخر من الدراسة العروضية المرتبطة بالنحو– وهو أن يأخذ معنى نحويا– ويحاول أن يجد له نظيرا في معاني الشعر في (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر) مثل قول النحويين عن (لا) النافية للجنس من أنها تبنى مع اسمها ويصيران كالواحد نحو (لا رجل في الدار ولا بأس عليك)، فربط ابن جني بين هذا وبين قول الشاعر في:

خِيطَ عَلَى زَفْرَةٍ فَتَمَّ وَلَمْ يَرْجِعْ إلى دِقَّةٍ ولا هَضَمِ

(الجعدي، النابغة ، (1998م) 161).

يقول ابن جني في هذا البيت: إن "هذا الفرس لسعة جوفه وإجفار محزمه كأنه زَفَر، فلما اغترق نفسه بُنِي على ذلك، فلزمته تلك الزفرة، فصيغ عليها لا يفارقها كما أن الاسم بني مع (لا) حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها" (ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) 168/2).

تحدّث ابن جني عن الإقواء في مواضع عدة منها قوله: "ومن جوار المتصل استقباح الخليل نحو (العقق، مع الحمق، مع المخترق)؛ وذلك؛ لأن هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته وكان الروي في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه فكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء"(ابن جني، أبو الفتح عثمان(1950م) 220/3)، يقصد بأن الحركة قبل الروي المقيد لما جاورته أصبحت كأنها فيه، وحركة الحرف عموما في بعض المواضع تصبح حركة الحرف الذي يجاوره كأنها فيه للمجاورة، وهنا يذكر ما ذكره الخليل من تقارب لبعض الحروف في النطق فكاد أن يلحقها الإقواء، وهو مستقبح عنده، والإقواء: "هو اختلاف المجرى الذي هو حركة الروي المطلق بكسر وضم" (عتيق، عبد العزيز (د– ت) 167).

الخاتمة:

أهم ما توصلت إليه الدراسة الآتي:

– الغرض من تأليف كتاب الخصائص الإلمام بأصول النحو.

– تفوّق ابن جني في علوم العربية وتميّز بطبع الاستقصاء، والغوص في التفاصيل، والتعمق في التحليل، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات، ويظهر ذلك جليا في كتابه.

– يرى ابن جني أنَّ النحو هو الكل بما في ذلك الصرف، وأنَّ الإعراب جزءٌ منه، وأن النحو مصدر للفعل (نَحَوْتُ)، ثُم أُطلق المصدر على هذا العلم، وذكر ابن جني في تعريفه للإعراب وظيفته في إيضاح المعاني، كذلك ذكر أثره في أواخر الكلمات لتتميز عن بعضها

– يُعد ابن جني أول من أفرد أصول النحو بأقسامها في كتاب، وأفاض في الكلام عنها، وعن غيرها من مسائل النحو واللغة وفقهها، وأشار في الخصائص إلى أن أبا الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة ألّف كُتيب في هذا الموضوع، لكنه لم يشتهر اشتهار الخصائص.

– ذكر أنَّ علة الأخذ عن العرب هي الفصاحة، ووضع شروط للراوي أو الناقل، ونجده يميز لهجة قريش عن غيرها من القبائل؛ لأنَّها الأكثر فصاحة، ولم يشترط لهجة قبيلة معينة للأخذ عنها والقياس عليها، بل يركز على فصاحة الراوي نفسه لا فصاحة لغة القبيلة التي ينتمي إليها.

– رفض ابن جني الأخذ بلغة من يخالف القياس كرفع المفعول وجر الفاعل، وأجاز القياس على ما كان فصيحا، وإن قلّ في السماع.

– قسّم الكلام من حيث كثرته أو قلته إلى أربعة أقسام، هي: مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، والمطرد في الاستعمال والشاذ في القياس، والشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وتطرق إلى التعريف بمصطلحي المطرد والشاذ لغة واصطلاحا.

– يرى ابن جني أن العرب تجمع المتشابهات والمتجانسات وتقيس عليها، وتحمل الفرع على الأصل، وتحدّث ابن جني عن (نظرية العامل)، ويقف منها موقف البصريين، وبيّن نوعيه العامل اللفظي والعامل

المعنوي، ويبدو في هذا متأثرا بعلل المتكلمين، فكما للمعلول علة، كذلك للمعمول عامل.

– يرى ابن جني أن العرب على عهده وقبله كانت تعلل لكلامها، ويرى كذلك أن أصول النحو مبنية على النهج الذى اتّبعه الفقهاء والمتكلمين في تأليفهم كتبهم.

– تحدّث ابن جني عن العلة ووضّح أقسامها، وبيّن فروعها، والمقبول منها وعدمه، وقارن بين علل النحويين والمتكلمين والفقهاء.

– توسّع في الحديث عن العلة عند المتكلمين وعدم لزومها عند النحويين، وبيّن الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، وقد عقد للعلل عدة أبواب.

– لم يحدد ابن جني فصولاً خاصة بالحكم من حيث هو نتاج للقياس النحوي، لكنه تكلّم كلاما عاما في بعض فصول كتابه عن عوارض تتعلق بالأحكام واستنباطها من العلل، ولم يكن غافلا عن أنواع الحكم النحوي من حيث (الوجوب والجواز والقبح والاستحسان)، كذلك أصدر أحكاما بمصطلحات عدة، نحو: (واجب، جائز، غير جائز، ممتنع، محال).

– كان ابن جني الأسبق في التعريف الصحيح للإجماع، واحتج به في العديد من المواضع في كتابه، ولا يُوجد في كتاب الخصائص ذكْر كثير لاستصحاب الحال له، ولم يتناوله تحت عنوان استصحاب الحال، بل تناوله تحت عنوان (باب في أن الحكم للطارئ).

– لم يكن ابن جني متحيّزا لأي مذهب من المذاهب النحوية، وكان يتخير من المذهب البصري والمذهب الكوفي مع ميله الشديد للمذهب البصري، وله آراء توافقهما، وآراء انفرد بها، ويستعمل المصطلحات البصرية لا الكوفية، وتوجد بعض المآخذ على استعماله لبعض أساليب النحو في كتابه، وهي قليلة جدا لا أثر لها في قيمة العلمية.

– لم يذكر ابن جني مصطلح للأبواب النحوية في خصائصه، وذكر كثيرا من المسائل، والشروح، والتعليلات، والأحكام لمختلف الفصائل والأجناس النحوية، وفي تعريفه للنحو اشتمل على هذه الأبواب، وذكر أنَّ مجموع هذه الأبواب مع أبواب الصرف تكوَّن النحو بمعناه العام.

– ربط ابن جني بين النحو والمعاني والأغراض في النثر والشعر بعدة مواضع من كتابه، كما تحدّث عن بعض المسائل العروضية وعلاقتها بالإعراب والمعاني، وتحدّث عن الضرورة الشعرية إذ قد يُرجح الوزن الشعري والبحر على حساب القاعدة النحوية.

المصادر والمراجع

– **القرآن الكريم** (برواية حفص عن عاصم).

– **مادة الدراسة:** ابن جني، أبو الفتح عثمان (1950م) الخصائص، تحقيق محمد النجار، ط1، المكتبة العلمية.

مصادر ومراجع الدراسة:

– **ابن الأثير، علي بن أبي كرم** (د– ت) الكامل، تحقيق أبي الفداء عبد الله، د– ط، دار الكتب العلمية– بيروت.

– **الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين**

– (1957م) الإغراب في جدل الإعراب، قدّم له وحقّقه سعيد الأفغاني، د– ت، مطبعة الجامعة السورية.

– (2003م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية.

– (1957م) لمع الأدلة، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، د– ت، مطبعة الجامعة السورية.

– (1998م) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبي الفضل، د– ت، دار الفكر العربي.

– **الجعدي، النابغة** (1998) ديوانه، جمع وتحقيق وشرح واضح الصمد، ط1، دار صادر– بيروت.

– **ابن جني، أبو الفتح عثمان** (1987م) كتاب العروض، تحقيق أحمد فوزي، ط1، دار القلم– الكويت.

– **الحديثي، خديجة** (2001م) المدارس النحوية، ط3، دار الأمل– أربد.

– **الحموي، ياقوت** (1988م) معجم الأدباء، ط1، إحياء التراث العربي– بيروت.

– **الحنبلي، الحسن بن شهاب (1992م)** رسالة في أصول الفقه، تحقيق موفق بن عبد الله، ط1، المكتبة المكية – مكة المكرمة.

– **الحندود، إبراهيم بن صالح (2001م)** الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية بن مالك، ط 111، الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة.

– **الزركلي، خير الدين** (1989م) الأعلام، ط8، دار العلم للملايين– بيروت.

– **السامرائي، فاضل صالح** (1389هـ) ابن جني النحوي، د– ط، دار النذير.

– **سيبويه، عمرو بن عثمان** (1988م) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي– القاهرة.

– **ابن سيده، علي بن إسماعيل** (2000م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط 1، دار الكتب العلمية – بيروت.

– **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن**

– (1979م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق مصطفى عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية– بيروت.

- (2006م) الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان، د- ت، دار المعرفة الجامعية.
- **ضيف، أحمد شوقي** (د- ت) المدارس النحوية، د- ط، دار المعارف.
- **عتيق، عبد العزيز** (د- ت) علم العروض والقافية (د- ط) دار النهضة العربية بيروت.
- **ابن عطية، محمد عبد الحق** (1422 ه) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، ط1 ، دار الكتب العلمية – بيروت.
- **العكبري، عبد الله بن الحسين** (1995م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، ط 1، دار الفكر– دمشق.
- **الغزي، محمد صدقي** (2003 م) مُوْسُوعَة القَواعِدُ الفِقْهِيَّة، ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- **الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب** (2005 م) القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم، ط8، مؤسسة الرسالة- بيروت – لبنان.
- **القفطي، جمال الدين أبو الحسن** (1986م) أنباه الرواة، تحقيق دار الفكر العربي، ط1، مؤسسة الكتاب الثقافية- بيروت.
- **قلعجي، محمد رواس، قنيبي، حامد صادق** (1988 م) معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس.
- **ابن ماجة، محمد بن يزيد** (د- ت) سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد ، د- ط، دار إحياء الكتب العربية.
- **مجمع اللغة العربية، القاهرة** (د- ت) المعجم الوسيط، (د- ط) دار الدعوة.
- **ابن منظور، محمد بن مكرم** (1414 ه)، لسان العرب، ط3، دار صادر.
- **ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب** (1998م)، الفهرست، تحقيق رضا، ط3، دار المسيرة- بيروت.
- **ابن هشام، جمال الدين عبدالله** (2005م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وبذيله مختصر السالك إلى أوضح المسالك لبركات يوسف، ط1، دار ابن كثير- دمشق.
- **ياقوت، أحمد سليمان** (د- ت) دراسات نحوية في خائص ابن جني، (د- ط) دار المعرفة الجامعية.